

عضلة أمن الحدود و التأسيس للمركب الأمني: قراءة في
منطلقات مدرسة كوبنهاغن

**The Dilemma of Border Security and the foundation of Security
complex: Reading in the doctrine of Copenhagen School**

أ/ رابح زاوي، كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
Rabah.zaoui@ummto.dz

ملخص:

لقد أدّى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية، وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، و يعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيو واقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل. و لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يقترح باري بوزان مفهوم "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، ويشير عن مركب الأمن على الإعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة. و من هذا المنطلق حدّد مجموعة من مركبات الأمن ، التي تركز بنيتها الجوهريّة على أربع متغيرات هي الحدود، البنية الفوضوية، الاستقطاب، البناء الاجتماعي، بالتالي فأمن الحدود و استقرارها يساهم إلى حد كبير في التأسيس لمركب الأمن.

الكلمات المفتاحية: المركب الأمني، الأمن الإقليمي ، الأمنة، مدرسة كوبنهاغن.

Abstract :

It has been obviously noticed that the Traditional approach was not suitable for security scene in countries of the south to extend security to various dimensions others than Military ones. It has coincided with the end of the cold war. In addition Barry Buzan has been considered to be one of the largest contributors to the security concept review away from the new realistic assumptions, which focus on military aspects and centralized state in the analysis. To analyse the question of regional security Barry Buzan suggests the concept " Security Complex" , as a model to a small anarchy. This former notion is based on interdependence in the area of competition, like common interests . From this standpoint , Barry Buzan selects a group of security complexes) similar to regional systems identifies by regional studies(the considers then geographical entities. Regional security complex's infrastructure is based on four variables are: boundaries ,Anarchy structure, ,Social construction. Explicitly the boundaries constitute a critical variable in the formation of the security complex, according to the same approach, theirs, it contributes to the borders stability and to a large extent in founding security complex.

Key words: Security complex ,Regional Security, Securitization, Copenhagen School.

مقدمة:

لقد أدى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية، وتزامن ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، و يعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيو واقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل. فبالنسبة لمدرسة كوبنهاجن الأمن ليس "واقعا موضوعيا" وإنما "بناء اجتماعي"، وما عدا التهديد العسكري حسب باري بوزان **Barry Buzan** و **Weaver** و **ويدل D.Wedel** فإنها قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية، وهنا يبرز البعد التوظيفي للأمن كأحد أهم إسهامات هذه المدرسة.

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي **Regional Security** يقترح باري بوزان **Barry Buzan** مفهوم "مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، ويشر عن مركب الأمن على الإعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة. أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة وجود مستوى عال من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر. و إقليمية الأمن حسب بوزان **Buzan** هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية **Relational Phenomenon** ولأن الأمن "علائقي" فلا يمكن إدراك

الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل
Security Interdependence غير القابل للتجزئة.

و من هذا المنطلق حدّد باري بوزان مجموعة من مركبات الأمن
 (تتطابق والنظم الإقليمية التي حدّتها الدراسات الإقليمية) و يعتبرها "
 كيانات جغرافية"، و هي أمريكا الجنوبية، الشرق الأوسط (من المغرب إلى
 باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا)، إفريقيا الجنوبية، جنوب
 آسيا، جنوب شرق آسيا. تركز البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على
 أربع متغيرات هي: **الحدود Boundaries** و هي التي تميز مركب الأمن
 الإقليمي عما جاوره، و البنية الفوضوية **Anarchy Structure** التي
 تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما
 فوق، ثم متغير الاستقطاب **Polarity** الذي يغطي توزيع القوى بين
 الوحدات، و أخيرا **البناء الاجتماعي Social Construction** الذي يحدّد
 أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات. إذا يشكل متغير الحدود متغيرا حاسما
 في تشكيل مركب الأمن حسب نفس المقاربة، و بالتالي فأمن الحدود و
 استقرارها يساهم إلى حد كبير في التأسيس لمركب الأمن.

و بناءا عليه تكون الإشكالية المطروحة على الشكل التالي: انطلاقا من
 مقاربة مركب الأمن لمدرسة كوبنهاغن كيف يمكن قراءة معضلة أمن
 الحدود بصفة عامة و المنطقة المتوسطة بصفة خاصة؟

1. المضامين الأمنية الجديدة و التأسيس للتهديدات اللاتماثلية.

يحتل موضوع الأمن أهمية كبرى في الدراسات الدولية باعتباره يشكل محور بحث أساسي في كتابات واهتمامات دارسي العلاقات الدولية، ويمكن حصر هذه الأهمية في مستويين: الأول أكاديمي، والثاني تطبيقي. فعلى المستوى الأكاديمي تتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في الأطر والمقتربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية، بينما على المستوى التطبيقي تتجلى هذه الأهمية من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا، وانعكاس ذلك على صياغة منظوماتها الأمنية بشكل توافقي أو تعارضي استنادا إلى مقوماتها وإمكاناتها الداخلية وارتباطا بتموقعها في النظام الدولي.

لكن رغم هذه الأهمية على المستويين الأكاديمي و التطبيقي، ظل مفهوم الأمن مفتقرا إلى ضبط معرفي و حتى إجماع، وبالتالي عدم الوصول إلى تحديد معنى ثابت رغم تعدد الدراسات المختصة في هذا الميدان وثرائها. وبقراءة أولية يمكن إرجاع هذا الغموض إلى سببين اثنين:

1- غياب أرضية مشتركة في الأدبيات الأمنية المتخصصة كتكريس لحالة اللاتوافق بين الباحثين حول مضامين هذا الميدان والمتغيرات المكونة له وأيضا المصادر المهددة للأمن وأشكال تحقيقه.

2- التواتر النظري الذي يطبع عملية التنظير في العلاقات الدولية عموما وفي حقل الدراسات الأمنية خصوصا.

إن مفهوم الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنه لمن الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة الأمن، شأنها في ذلك شأن الكثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع. وفي ذلك يرى باري بوزان (Barry Buzan) أنه مفهوم معقد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة عناصر (03) على الأقل، بدءاً بالسياق السياسي للمفهوم، ومروراً بالأبعاد المختلفة له، وانتهاءً بالغموض والاختلاف الذي يربط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية¹.

حيث ارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن أساساً بطبيعة التطورات والتغيرات التي مست شكل وجوهر النظام الدولي والإفرازات التي نتجت عنها. و من الناحية النظرية يمكن استيعاب مضامين هذا الاتجاه من خلال الاقتراب إلى العناصر التالية، التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الأمنية:

-صورة التحولات الدولية المباشرة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية).

-التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصادياً، قيمياً وأمنياً.

-التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن.

لقد أدت التحولات التي شهدتها النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة إلى تزايد حالة التشابك والترابط بين وحدات التفاعل الأساسية في العلاقات الدولية من خلال تبلور ظاهرة الاعتماد المتبادل. ومن أهم هذه التحولات²:

1. توسع هيكل النظام الدولي إلى جميع الدول والمناطق بدون استثناء إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية، ومرد ذلك ما خلفته موجة التحرر التي عرفتها الشعوب المستعمرة.

2. التقدم في وسائل الاتصال والمواصلات أدى إلى تقلص الفوارق النسبية بين المناطق الهامشية والمناطق الاستراتيجية من حيث التأثير في مجمل استراتيجيات الدول.

هذه التشابك والتعقيد الذي ميز المشهد الدولي ساهم -بشكل كبير- في إيجاد تحديات جديدة شكلت مداخل إضافية مسرعة لضرورة إيجاد مفهوم أوسع للأمن يتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة، ويتكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى. و يمكن قراءة هذا التحول من خلال العنصرين التاليين، لكل من جون بيرتون **John Burton** و جون هارز **John Hertz** ، حيث :

■ بالنسبة لجون بيرتون **John Burton** الأمن قد تغير تعريفه مع الثورة المعلوماتية ولم يعد يعرف بأعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة، بل بالقدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة³.

■ حسب تعبير جون هارز **John Hertz** الدولة القومية وجدت نفسها أمام ثلاثة (03) تحديات رئيسية، وهي⁴: التحدي الاقتصادي، التحدي القيمي أين جعلت الثورة التكنولوجية خاصة في مجال الاتصالات مسألّة حماية الإقليم من تسلل القيم والأفكار، أمام ما يسمى بالغزو الثقافي أمرًا شبه مستحيل على الدولة القومية. و التحدي الأمني⁵.

من أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة، تعريف باري بوزان **Barry Buzan** على أنه "العمل على التحرّر من التهديد"⁶، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو " قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانهما المستقل وتماسكها الوظيفي ضدّ قوى التغيير التي تعتبرها معادية"⁷. وفي سعيهما للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحياناً في إنسجام أو تعارض. أساس الأمن هو البقاء، لكنه يحوي أيضاً على جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود⁸. و تنطلق نظرة مدرسة كوبنهاجن للأمن من اعتباره وقبل كل شيء مسعى **Effort** وأن الفاعلين **Actors** ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض و التسويات السلمية بهدف تبني مسار "الأمننة" **Securitization** و هو مسار ترتكز أسسه على "تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء"⁹.

لقد أدّى عدم تناسب المقاربة التقليدية والمشهد الأمني في دول الجنوب إلى توسيع الأمن إلى أبعاد أخرى غير الأبعاد العسكرية، وتزامن

ذلك مع نهاية الحرب الباردة حيث تم تبني هذه النظرة الشمولية للأمن ضمن حقل الدراسات الأمنية، و يعد بوزان من أكبر المساهمين في مراجعة مفهوم الأمن بعيدا عن الافتراضات النيو واقعية التي تتمحور حول الجوانب العسكرية ومركزية الدولة في التحليل¹⁰.

أما إذا ما جئنا إلى محاولة حصر مفهوم و "إطار الأمانة" **Securitization Framework**، فإننا نجد أن كل من باري بوزان **Barry Buzan** و أولي ويفر **Ole Weaver** يستندان في تحديده إلى ثلاثة معاني¹¹، أولها شكل الفعل المبنى أمنيا، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين و الذين غالبا ما يكونون قادة سياسيين، وثانيا سياق الفعل محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل، و ثالثا يتحدد إطار الأمانة في معنى أن طبيعة الفعل مُعرّفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن.

انطلاقا من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميّز بوزان **Buzan** بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي¹²: الأمن العسكري الذي يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر، و الأمن السياسي الذي يعني الاستقرار السياسي و التنظيمي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. فالأمن

الاقتصادي الذي يخصّ النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية والأسواق الضرورية، ثم الأمن الاجتماعي المتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها، وأخيرا الأمن البيئي المختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي والكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية. الملاحظ هو أن هذه القطاعات الخمس للأمن لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، وكذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات.

بالنسبة لمدرسة كوبنهاجن الأمن ليس "واقعا موضوعيا" و إنما " بناء اجتماعي"، وما عدا التهديد العسكري حسب باري بوزان **Barry Buzan** و ويفر **Weaver** و ويدل **D.Wedel** فإنها قليلة جدا هي التهديدات الموضوعية، وهنا يبرز البعد التوظيفي للأمن كأحد أهم إسهامات هذه المدرسة، و هذا البعد لم يكن غائبا عن الدراسات في العلاقات الدولية.

2. أمن الحدود و التهديدات غير التماثلية : اختراق أم اضمحلال.

يؤكد دافيد دومنيك **David Dominique** "مثلما يفضي العلم باستمرار إلى المجهول، فإنّ الحداثة التقنية تؤدي إلى قلة المناعة"¹³، ربّما بإمكان الدول التقليل من قلة مناعتها في مواجهة التهديدات العسكرية من خلال تحسين نظمها الدفاعية بالأخص، و لكن يظل سبقتها التكنولوجي

عاجزا أما التهديدات الجديدة، حتى أكبر الدول و أقواها في العالم تفاجأت بقلة مناعتها كما حدث مع الولايات المتحدة في هجمات 11 سبتمبر 2001، و هي الحادثة التي كشفت للأمريكيين أنفسهم وللدول عامة أن التراب و الحدود الجغرافية لم تعد الملاذ المقدس أمام عولمة التهديدات. ربما تعود قلة هذه المناعة بالدرجة الاولى لكون الدولة ما تزال غير مهيأة لمجابهة مثل تلك التهديدات كالإرهاب، لأن العدو أو الخصم ليس دولة من الدول و إنما هو فاعل غير تماثلي له القدرة على إحداث أضرار بالغة في الدولة والتجني على حدودها، و جعلها أكثر هشاشة وانكشاف. فحتى الحواسيب و شبكة الأنترنت ، والهاتف النقال و الأقمار الصناعية قد أصبحت هي الأدوات الرئيسية لهذا المجتمع، تلك الأدوات التي يتيح التحكم فيها إمكانية الدفاع عن النفس ومقاومة التهديدات، حيث إن أي شخص مسلح فقط بجهاز حاسوب و بجهاز "مودم" بإمكانه إلحاق الأذى بالناس و المؤسسات والحكومات في أي ماكن في العالم دون أن يكلف نفسه عناء الخروج من بيته. وهو ما يقودنا للقول أن فضاء المعلوماتية يوفر فضاءا ممتازا و محفزا للأفراد و الجماعات المنظمة التي تحدها نوازع إجرامية، و تزيل في المقابل حاجز المسافات الجغرافية وتقضي على الحواجز الحدودية.

مع تنامي عولمة التهديدات في السنوات الاخيرة، خاصة إذا ما تعلق الأمن هنا بظاهرة الإرهاب العابر للحدود، وتكاثر التنظيمات المتطرفة كذلك والقدرة على استهداف أمن الدول واستقرارها ، يمكن

تحديد أربعة محاور رئيسية مساعدة على تنامي ظاهرة عدم استقرار الحدود، أولها يتمثل في مؤشرات تصاعد تهديدات الأطراف والحدود الرخوة في العالم عامة وفي المنطقة العربية خاصة، و الثاني في الأسباب التي أدت لشيوع حالة "السيولة الحدودية" بعد التوترات الأمنية الداخلية وعلى الحدود، و الثالث في التداعيات التي فرضتها تلك الظاهرة على الأمن والاقتصاد والمجتمعات بهذه الدول، وأخيراً السياسات والإجراءات الحكومية المرتبطة بالتعامل مع تصاعد هذه الظاهرة.

الملاحظ أنه مع التطور التكنولوجي والعسكري والمعلوماتي الحاصل في عالم اليوم، لم يعد بالإمكان الحديث عن الحدود بمفهومها الستاتيكي الجامد، بل العكس تمتاز تلك الحدود اليوم بكونها "رخوة" أو "لينية" ، ومثل تلك الخاصية تشكل بيئة ملائمة إلى حد كبير لنمو وانتشار المناطق الرمادية، والتحول أكثر نحو التأسيس لمنطق الدولة الفاشلة.

فالمنطقة الرمادية هي تعبير عن مرحلة أولى للانتقال نحو الحرب، أين تكون الوضعية العامة فيها مضطربة و غير مستقرة كنتيجة للعنف المنتشر وأيضاً لغياب السلطة السياسية، وهذه الوضعية على الصعيد الاستراتيجي/السياسي/العسكري تؤدي مع استمرارها إلى سيادة منطق الشك والريبة و يساهم في تشكيل سلطة مضادة لسلطة النظام، وهو ما يؤسس لثنائية ذات لونين لا ثالث لهما، لون أبيض لا يرمز للسلام الفعلي، ولون أسود كدليل على الفوضى و الحرب.

هنا يمكننا تحديد عدّة مؤشرات لظاهرة الحدود الرخوة المنتشرة خاصة في دول العالم الثالث، ومن أهمها اتساع حركة التنظيمات المسلحة العابرة للحدود، وتزايد التدفقات البشرية بين الدول خاصة تدفقات اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين وصعود اقتصاديات الحدود غير الرسمية .

كل تلك المؤشرات تقودنا إلى الإشارة لعدة أسباب مؤثرة بشكل مباشر و/أو غير مباشر في عملية تصاعد مشكلات أمن الحدود :

1. تصدع بنية الدولة الوطنية.
2. تداخل التحولات الداخلية مع التفاعلات الإقليمية .
3. ازدواجية سلطات إدارة المناطق الحدودية، خاصة في ظل انتشار سيطرة الميليشيات المسلحة على مناطق حدودية (الحالة السورية، الليبية، اليمنية،...).
4. تغير العلاقات بين الأجهزة الأمنية وعصابات التهريب.
5. تزايد الفجوات التنموية داخل الدول بين المركز والمناطق الطرفية وهو ما أدى لتداعيات متعددة من أهمها، تصاعد التهديدات الأمنية لدول الجوار، وكذا اتساع شبكات التجنيد للجماعات الجهادية، وعصابات الجريمة المنظمة ناهيك عن الخسائر الاقتصادية والفوضى الأمنية بالدول .

لا يمكن إغفال أن من أهم أسباب تحول الدول إلى دول فاشلة¹⁴ هي مسألة الحدود الموروثة عن الاستعمار، فأغلب تلك الدول ورثت حدودا سياسية دون مراعاة الحدود الانثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عملية البناء السياسي، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الاثنية أو الجهوية على الحياة السياسية في كثير من تلك الدول. مثل هذه المتغيرات المرضية وطبيعتها المزممة و غيرها ، تنتج عددا من المعضلات الأمنية الاساسية، ومن بينها التطرف والإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، الأزمات الداخلية.

3. إسهامات مدرسة كوبنهاجن Conpenhagen في توسيع مفهوم الأمن:

عموما يمكن القول انه من أحدث تعريفات الأمن التي تأخذ في الحسبان المشهد الأمني العالمي لما بعد الحرب الباردة و الأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف باري بوزان Barry Buzan ، أحد ابرز المختصين في الدراسات الأمنية في العالم، فيعرف الأمن بأنه: " العمل على التحرر من التهديد"، وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو " قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيائها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية"¹⁵. وفي سعيهما للأمن، فإن الدول والمجتمع يوجدان أحيانا في إنسجام مع بعضهما البعض لكن يتعارضان أحيانا أخرى. أساس الأمن هو البقاء، لكنه يحوي أيضا على

جملة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود¹⁶. وهذا التعريف الذي اقترحه باري بوزان ثم الجامعي الفرنسي داريو باتيستيليا **Dario Battistella**، تبسيط لمعنى تعريف **أرنولد ولفرز** (ينتمي إلى المدرسة الواقعية) لعام 1952 وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين¹⁷.

تنطلق نظرة مدرسة **كوبنهاجن** للأمن على اعتباره وقبل كل شيء مسعى **Effort** وأن الفاعلين **Actors** ينزعون إلى إهمال خيار التفاوض و التسويات السلمية بهدف تبني مسار "الأمننة" **Securitisisation** وهو مسار تركز أسسه على "تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء"¹⁸.

وفي محاولته الإجابة حول الادعاءات المتصاعدة لمفكري الجنوب على أساس أن الدول يمكن أن تشكل مصدر تهديد بدلا من أن تكون مصدر أمن، يؤكد **بوزان Barry Buzan** بأن التطور نحو مفهوم "القوى الكبرى" ينطبق أكثر على الغرب أين يتمتع الأفراد بدرجة أمن أكبر، ومن ناحية النظام الدولي لا يرى باري بوزان **Barry Buzan** بأن "إقصاء الفوضى" هو استجابة لمعضلة الأمن **Security Dilemma** *، وحول التمييز الواقعي بين النظام الداخلي **Domestic Order** والفوضى الدولية، يتوقع بوزان **Barry Buzan** بأن النظام

الدولي يسير نحو " فوضوية ناضجة" **Anarchy Mature** و هو النموذج الأكثر استقراراً للفوضى الدولية¹⁹.

أما إذا ما جئنا إلى محاولة حصر مفهوم و "إطار الأمانة "" **Securitization Framework**، فإننا نجد أن كل من باري بوزان **Barry Buzan** و أولي ويفر **Ole Waever** يستندان في تحديده إلى ثلاثة معاني²⁰:

❖ **أولاً: شكل الفعل The Form of the Act** المبنى أمنياً، مع التركيز على خطاب الفاعلين المهيمنين و الذين غالباً ما يكونون قادة سياسيين.

❖ **ثانياً: سياق الفعل Context of the Act** محدد بدقة مع التركيز فقط على لحظة التدخل .

❖ **ثالثاً: طبيعة الفعل Nature of the Act** يتحدد إطار الأمانة في معنى أن طبيعة الفعل معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الأمن.

دخلت " الأمانة **Securitization** " حقل تحليل سلوك السياسة الخارجية للدول، خاصة اتجاه قضايا معينة مثل: إنشاء شبكات الجريمة عبر القومية كمهدد للأمن، وكذا الأبعاد المختلفة للحرب ضد الإرهاب و حقوق الأقليات، كما تتوافر حالياً ترتيبات واسعة لأمانة الهجرة " "

Securitization of Migration خاصة بعد تفجيرات الحادي عشر

من سبتمبر 2001 .

أبرزت مدرسة كوبنهاجن إلى جانب مساهمتها الهامة في تحليل الجوانب الذاتية والموضوعية لظاهرة الأمن، كيف تتحول قضية ما إلى مشكلة أمنية "الأمننة" **Securitization/S écurisation**، فنجد أن **Waeber** يقول أن مسألة إجتماعية تصبح رهانا أمنيا – محددًا للسلوك- بالممارسة الاستدلالية، الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين، إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تأمين أو بالأحرى أمننة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق ضمناً أو صراحة بالأمن ، و بالتالي الأمر يتطلب الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الإجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمننة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية²¹.

انطلاقاً من كل ما سبق تم توسيع مفهوم الأمن ليشمل الجوانب العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، حيث ميز **Buzan** بين خمسة أبعاد أساسية للأمن هي²²:

- الأمن العسكري: و يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذا مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر.

- **الأمن السياسي:** و يعني الاستقرار السياسي و التنظيمي للدول و نظم الحكومات و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
 - **الأمن الاقتصادي:** و يخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد المالية و الأسواق الضرورية، للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة.
 - **الأمن الاجتماعي:** و يتعلق بقدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة، الثقافة، الهوية الوطنية و الدينية و العادات و التقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها، و كذا التهديدات و الإنكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافتها.
 - **الأمن البيئي:** و يختص بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي و الكوني، كمحصل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.
- من الضروري الإشارة إلى أن هذه القطاعات الخمس للأمن لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، بل تحدد كل منها نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية، و كذا الطريقة التي ترتب بها الأولويات، لكنها محبكة تعمل سويا في شبكة قوية من الترابطات.
- يرى **وليد عبد الحي** بأن التحول التدريجي في المجتمع الدولي من مفهوم الأمن القومي المنطلق من معنى دفاعي إلى مفهوم شمولي يلم بكافة أبعاد الوجود السياسي، أدى إلى جعل مفهوم "النمو الاقتصادي"

متغيراً رئيسياً في الحركة، إذ تدل العديد من الدراسات على أن التراكمات الناجمة عن فارق معدلات النمو الاقتصادي هي التفسير الأنسب للحركة صعوداً و هبوطاً في سلم القوى الدولي، و نتيجة لدور هذا المتغير في تحديد اتجاه وسرعة الحركة اندفعت الدول إلى استثمار " نهب للطبيعة لضمان مكان أفضل لها على سلم القوى²³.

الملاحظ هو أنه بعد نهاية الحرب الباردة و زيادة حدة التهديدات الجديدة و غلبة نمط الصراعات الداخلية (داخل الدولة الواحدة) على نمط الصراعات الدولية (بين الدول)، وكذا تنامي ظواهر العولمة لم يعد المنظور الواقعي للأمن كافياً لتحليل طبيعة القضايا الأمنية المختلفة والمعقدة والتي تبتعد تدريجياً عن الدائرة العسكرية²⁴. و هنا برزت الحاجة لتوسيع مفهوم الأمن ليتناسب ويتعامل مع الأنماط الجديدة للتهديدات، فعملية التوسيع في مفهوم الأمن ينجر معه بالضرورة البحث في إشكالية الأداة الأساسية لتحليل الأمن أي موضوعه المرجعي.

فحسب باري بوزان **Barry Buzan** فإن الأمن يقتضي "موضوعاً مرجعياً" **Referent Object** و ذلك استجابة للسؤال : أمن ماذا؟ و يجيب أمن " الدولة"، و يتبنى في تحليله ثلاث مستويات (على طريقة كينيث والتز)؛ الأفراد، الدول، النظام الدولي، و رغم اعترافه بوجود مواضيع مرجعية أخرى للأمن، إلا أن باري بوزان بقي واقعي التصور بقوله بمركزية الدول كمرجعية لموضوع الأمن²⁵. و إعتبار

باري بوزان **Barry Buzan** للأمن مسألة بقاء تفترض تهديدا وجوديا أو حياتيا، وهو الأمر الذي جعل ديدي بيغو **D.Bigo** يقول إنه يفصله بين "الأمن الذاتي و الأمن الموضوعي" فإن تحليل باري بوزان يميز بين تهديدات "حقيقية" و تهديدات " مزيفة" أو "خاطئة"، ولا يتميز تحليله عن النظرة الواقعية التي تجعل من امن الدولة موضوعها المرجعي ومن الحكومات فاعليها المركزيين²⁶.

إلى جانب هذه العناصر، تمكن أحد أبرز إسهامات مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنية في تطويرها مفهوم الأمن الاجتماعي الذي يشكل قطيعة مع الدراسات التقليدية، حيث اقترحت هذه المدرسة "مدلولا" أو " مرجعية" جديدة للأمن، فباري بوزان **Barry Buzan** هو أول من ادخل مفهوم الأمن الاجتماعي في الدراسات الأمنية، لكن مدرسة كوبنهاجن هي التي طورته خاصة عبر أعمال أولي ويفر **Waever** الذي تشكل تحليلاته قطيعة مع التحليلات المركزية – الدولية لبوزان، أي أنهما يختلفان حول مكانة الدولة عند تحليلهما لمسألة الأمن .

4. مركب الأمن وموقع المنطقة المتوسطة منه.

لتحليل مسألة الأمن الإقليمي **Regional Security** يقترح باري بوزان **Barry Buzan** مفهوم " مركب الأمن" كنموذج لفوضوية مصغرة، ويعرف مركب الأمن بأنه: "مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بينها مما يجعل من غير

الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى²⁷. ويشر عن مركب الأمن على الإعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة. أما العامل الأساسي في تعريف مركب الأمن فهو عادة وجود مستوى عال من التهديد / الخوف الذي يشعر به بشكل متبادل فيما بين دولتين أساسيتين أو أكثر²⁸.

إقليمية الأمن حسب بوزان **Buzan** هي خاصية جوهرية تستند على الاعتقاد بأن الأمن ظاهرة علائقية **Relational Phenomenon** ولأن الأمن "علائقي" فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأي دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل **Interdependence Security** غير القابل للتجزئة²⁹.

و لتحليل مسألة الأمن الإقليمي يرى بوزان بأن العلاقات بين الدول يمكن أن تؤسس شبكة واسعة من الصداقات والتحالفات مع تلك التي تشعر بالخوف، وبالنسبة لبوزان **Buzan** فإن مفاهيم الصداقة والعداوة لا يمكن إرجاعها فقط إلى توازن القوى **Balance of Power**، لأن القضايا التي يمكن أن تؤثر على علاقات الصداقة / العداوة بين الدول قد تكون مرتبطة بالأيديولوجية الإثنية و الخلفيات التاريخية³⁰.

من هذا المنطلق و اعتمادا على أبرز الدراسات الإقليمية الخاصة بالنظم الإقليمية، حدد باري بوزان مجموعة من مركبات الأمن (تتطابق

والنظم الإقليمية التي حددتها الدراسات الإقليمية) و يعتبرها " كيانات جغرافية"، و هي³¹:

- أمريكا الجنوبية.
- الشرق الأوسط (من المغرب إلى باكستان شرقا ومن سوريا إلى الصومال جنوبا).
- إفريقيا الجنوبية.
- جنوب آسيا.
- جنوب شرق آسيا.

إن البنية الجوهريّة لمركب الأمن الإقليمي ترتكز على أربع متغيرات هي³²:

1. الحدود **Boundaries** التي تميز مركب الأمن الإقليمي عما جاوره .

2. البنية الفوضوية **Anarchy Structure** التي تعني بأن مركب الأمن الإقليمي يجب أن يتكون من وحدتين مستقلتين فما فوق.

3. الاستقطاب **Polarity** الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات.

4. البناء الاجتماعي **Social Construction** الذي يحدد أنماط الصداقة والعداء بين الوحدات.

حسب الباحث عبد النور بن عنتر فإن الروابط الثقافية والعرقية قد تشكل عوامل لتحديد مركبات الأمن و هذا ما يظهر بالخصوص في الشرق الأوسط حيث تسيطر فكرة "أمة عربية"، و"القوة السياسية للإسلام العابرة للحدود" في المنطقة الممتدة من المغرب إلى عمان ومن سوريا إلى الصومال. ويعمل هذان العاملان سويا لإنشاء فضاء إقليمي سياسي فعال³³.

كما تضعف كل من القومية العربية والإسلام هوية الدول المحلية و يشرعان درجة عالية و غير معهودة من التداخل والاختراق الأمني، كما يخلقان ميلا لإقامة منظمات إقليمية (الجامعة العربية، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي...) و يلعبان أيضا دورا رئيسيا في تحديد الأنماط الأساسية للصراع في المنطقة المرتكزة على ثلاث دول غير عربية هي إسرائيل، تركيا و إثيوبيا. و عليه فإن الأنماط الثقافية و العرقية تساعد في تحديد مركبات الأمن، لكنها تأتي في مركز ثانوي بعد إدراك أنماط الأمن كعامل أساسي في تحديد هذه المركبات³⁴. كما يقر باري بوزان **Barry Buzan** بوجود مركبات أمن فرعية في الشرق الأوسط (الخليج، القرن الإفريقي، شرق المتوسط، المغرب العربي) لها ديناميكياتها الأمنية الخاصة بها والتميزة عن المركب ككل. لكن هناك تجاوز للحدود و تداخل بين الديناميات داخل مركب الشرق الأوسط يكفيان لتبرير نطاق أوسع كوحدة إقليمية أساسية. كما أن التفاعلات

العربية – العربية (التي توفر لها الجامعة العربية منتدى مشرعنا) تميز مركب الشرق الأوسط عن نظرائه في آسيا و أوروبا و حتى إفريقيا³⁵.

فقد حل الباحث الكندي بول نوبل Paul Noble في دراسته التي حملت عنوان " النظام الإقليمي العربي: الضغوط، العوائق والفرص" «The Arab System :Pressures,Constraints and Opportunities» بشكل جيد المقاربة الإقليمية لخصوصية المنطقة العربية، حيث تحدث عن "اختلاف في الطبيعة" تميز النظام الإقليمي عن باقي النظم الإقليمية في العالم الثالث. و يقول إن هناك اختلاف في الطبيعة تطبع العلاقات بين المجتمعات العربية ومردّها عدة عناصر، أهمها³⁶:

- الدرجة العالية من التجانس اللغوي، الثقافي والديني للشعوب والنخب العربية والتي ولدت شعورا قويا بالهوية المشتركة ما فوق الهويات الوطنية.

- المستوى العالي من الترابطات والعلاقات بين الدول العربية على مختلف الأصعدة.

- كثافة العلاقات ومختلف التفاعلات العابرة للحدود عربيا.

كل هذه العناصر تجعل الأنظمة السياسية عرضة لمختلف الحركات العابرة للحدود في العالم العربية.

الخاتمة:

تتوافق المضامين الأمنية الجديدة التي تطرحها مقارنة كوبنهاجن إلى حد كبير مع عولمة التهديدات وتنميتها بوتيرة متسارعة، و التي ساهمت في التقليل من حدود سيادة الدولة ومكانتها كفاعل وحيد في العلاقات الدولية مثلما أسست لذلك معاهدة واستفاليا، وكذا التأثير على أمن الحدود و طبيعتها، فلم تعد التهديدات ذات طابع عسكري محض بل تعددت إلى أنماط مختلفة تشترك في خاصية واحدة و هي التوجه أكثر نحو التأسيس لحدود رخوة تزيد من قلة مناعة الدولة الوطنية.

فأمن الحدود وفق المضامين الأمنية الجديدة يتجه نحو الاضمحلال تحت تأثير عولمة التهديدات التي يفرضها النمو المتسارع للتكنولوجيا و تراجع مكانة الدولة الوطنية لصالح فواعل جديدة. ومع بقاء الجغرافيا حقيقة ثابتة مثلما أشار إلى ذلك أوتون فان بسمارك حينما قال بأنّ "كل شيء قابل للتغيير بين الدول سوى الجغرافيا"، فالدولة تبقى مدعوة للتكيف مع العولمة الأمنية الحاصلة، والتوجه أكثر نحو عملية بناء الأمن الجماعي المشترك كاستراتيجية وقائية بديلة.

الهوامش:

¹ Barry Buzan, «**Is International Security Possible?** », Paper Presented at: New Thinking about Strategy and International Security (conference), edited by Ken Booth, London: Harper Collins Academic, 1991, P.31.

² إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1985، ص ص.46-48.

³ محمود حيدر، " السيادة الدولية في تحولات العولمة: الدولة المغلولة " ، مجلة شؤون الأوسط، العدد: 100، نوفمبر 2004 ، ص. 48.

⁴ وليد عبد الحي، " تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية " ، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد الرابع، ص.85.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ التعريف الذي اقترحه باري بوزان ثم الجامعي الفرنسي داريو باتيستيليا **Dario Battistella** ،تبسيط لمعنى تعريف **أرنولد ولفرز** (ينتمي إلى المدرسة الواقعية) لعام 1952 وهو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، للمزيد أنظر في :

Dario Battistella, **Théorie des relations internationales**, Paris : Presses de Sciences Politique, 2003, P.432.

⁷ عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص.13.

⁸ Barry Buzan, **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, 2nd ed, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1991, PP.18-19.

⁹ Charles P. David et Jean Jaques Roche, **Théories de la Sécurité** Paris : Edition Montchrestien, 2002, P.106.

¹⁰ Kenn Booth and Steve Smith, **International Relation Theory Today**, USA, Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1995, PP. 176-177.

¹¹ Matt McDonald, «**Securitization and the Construction of Security**», consultation Date :20/06/2011, available in : <http://www.sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563>.

¹² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص.17-18.

¹³ دومنيك دافيد، الأمن : مابعد نيويورك، باريس: المطبوعات العلمية، 2002، ص.42.

¹⁴ مصطلح الدولة الفاشلة حسب نعوم تشومسكي **Naom Chomsky** يشير الى الدولة التي لا تستطيع ان تبسط سيطرتها وسيادتها على كامل ترابها الاقليمي، وتفشل مؤسسات الدولة في تحقيق متطلبات المواطنين ، للمزيد من القراءة النقدية لمصطلح "الدولة الفاشلة" أنظر في كتاب نعوم تشومسكي " الدول الفاشلة اساءة استعمال القوة و التعدي على الديمقراطية"، بيروت : دار الكتاب العربي، 2007.

¹⁵ عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005، ص.13.

¹⁶ Barry Buzan, **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**, 2nd ed, Boulder, Lynne Rienner Publishers, 1991, PP.18-19.

¹⁷ عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، عن:

Dario Battistella, **Théorie des relations internationales**, Paris : Presses de Sciences Politique, 2003, P.432.

¹⁸ Charles P.David et Jean Jaques Roche, **Op.Cit, P.106**.

¹⁹ Ken Booth and Steve Smith, **Op.Cit, P.185**.

* المقصود بمعضلة الأمن التي تحدث عنها جون هرز **John Herz** في بداية الخمسينات من القرن الماضي أن أي دولة في نظام يتميز بالفوضى كمرادف لحالة الحرب في التصور الواقعي و يحكمه مبدأ كل لنفسه، لتكون في مأمن من مخاطر هجوم دول أخرى أو أنها تشعر بالتهديد فهي تسعى للحصول على المزيد من القوة لتجنب عدوان محتمل ضدها وكذا الانفلات من تأثير قوة الآخرين، لكن هذه الهواجس تجعل الطرف الآخر يشعر بمزيد من اللا أمن مما يدفعه للتأهب للأسوأ، وبما أنه يستحيل أن يشعر طرف بالأمن تماما في عالم يتكون من وحدات متنافسة، كما يتعذر على الدول الاطمئنان أو الثقة في نوايا الدول الأخرى فإن السعي إلى القوة يتواصل وبالتالي فالصراع من أجل القوة هو سيد الموقف ومن هنا تبدأ الحلقة المفرغة للأمن والقوة.

- ²⁰ Matt McDonald, «**Securitization and the Construction of Security**», consultation Date:20/06/2011,available in :
<http://www.sagepub.com/cgi/content/abstract/14/4/563>.
- ²¹ Dario Battistella, **Th éorie des relations internationales, Op.cit., P.453.**
²² عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص.17-18.
²³ وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية" دراسة مستقبلية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994، ص ص.117-118.
²⁴ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص.24.
- ²⁵ Barry Buzan, **People, States and Fear,Op.Cit.,PP.26-27.**
- ²⁶ Ayse Ceyhan, «**Analyser la Sécurité Dillon, Waever, Williams et les autres** », Cultures & Conflits, Paris,N⁰.31-32, Automne-Hiver 1998, PP.41-42.
²⁷ المرجع نفسه،ص.21.
- ²⁸ Barry Buzan, People, States..., **Op.cit.**, PP.190 -193-194.
- ²⁹ Mariane Stone, « **Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis** » , consultation date:10/02/2011,available in : <http://www.geest.msh-paris.fr/pdf/security-for-buzan-pdf>
- ³⁰ Barry Buzan and Ole Weaver, **Regions and Power: The Structure of international Relations**, United Kingdom: Cambridge University Press, 2003, P.45.
- ³¹ Barry Buzan, **People, States...**, **Op.Cit.**, P.190.
- ³² Barry Buzan and Ole Waever, **Op.Cit.**, P.53.
³³ عبد النور بن عنتر، مرجع سابق،ص.22.
³⁴ المرجع نفسه.
- ³⁵ Barry Buzan, **People, States...**, **Op.cit**,P.199.
- ³⁶ Paul Noble, «**The Arab System :Pressures, Constraints and Opportunities** »,in : B.Korany & Ali Hillal Dessouki, **The Foreign Policies of Arab States :The Challenge Of Change**,2nd ed, Boulder, Westview Press,1991,PP.55-56.